

قرار :

مادة ١ - يستثنى موظفو مصلحة الأموال المقررة من تطبيق الأحكام الواردة في المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، والمادة الأولى من القرار بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليهما وذلك فيما يتعلق بالمكافآت التي تمنح لهم مقابل الخدمات التي يؤدونها في تحصيل مطلوبات بنك التسليف الزراعي والتعاوني ويقع في منح هذه المكافآت الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في غرفة ذي الحجة سنة ١٣٨١ (٥ مايو سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٨٣ لسنة ١٩٦٢

بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٢٥٠٠ جنيه في الباب الثاني من ميزانية الديوان العام لوزارة الخزانة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ ؛

قرار :

مادة ١ - يفتح في ميزانية الدولة للسنة المالية الحالية ١٩٦٢/١٩٦١ قسم ١ (وزارة الخزانة) فرع ١ (الديوان العام) باب ٢ (مصرفات عامة) بند ١٨ (تكاليف المطبوعات) اعتماد إضافي قدره ٢٢٥٠٠ ج (اثنان وعشرون الفا وخمسة مائة جنيه) لمواجهة تكاليف مطبوعات الجهات الخارجة عن ميزانية الدولة .

مادة ٢ - ينظر هذا الاعتماد الإضافي مقابل زيادة الإيرادات العامة بنفس القيمة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في غرفة ذي الحجة سنة ١٣٨١ (٥ مايو سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

جدول رقم (٢)

بيان الدرجات والاعتمادات الملقاة :

الدرجات الدائمة :

الكادر الكلي

سابعة	عدد	جنيه
١٧٤	١	
الأجور :		
فئة		
١٦٢٠	١٥	درجة خصوصية ٩٦/١٢٠ ج
٢٩٠	٥	» » ٦٠/٩٦ ج
٢٩٦	٣	» » ١٤٤/١٢٠ ج
٤٦٨	٦	صانع مستخدم ٣٢٠/٢٠٠ مليم
٦٩	١	رؤساء عمال حادين ٣٠٠/١٦٠ مليم
٦٦	١	عامل حادي ٣٠٠/١٤٠ مليم
١٤٢٨	—	مكافأة شاملة
٤٦٦١	—	جملة التكاليف (عن سنة)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢

بشأن المكافآت التي تمنح لموظفي مصلحة الأموال المقررة عن الخدمات التي يؤدونها لبنك التسليف الزراعي والتعاوني

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ في شأن قواعد منح المكافآت ؛

وعلى القرار بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية والقوانين المعدلة له ؛